الميزان في أصول الفقه

الأسمندي

الفهـــرست

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
المقدمة.	
باب في: بيان وجوب العلم بأصول الفقه. وكيفية وجوبه.	
باب في: ماهية أصول الفقه، وكيفية الاستدلال بِها.	
باب في: قسمة أصول الفقه.	
كتاب الله -تعالى-.	
باب في: حقيقة الكلام وأقسامه.	
باب في: الحقيقة والمجاز	
باب في: إثبات الحقائق المشتركة.	
باب في: إثبات الحقائق العرفية.	
باب في: إثبات الحقائق الشرعية.	
باب في: إثبات المجاز في اللغة.	

طبقا لقوانين الملكية الفكرية

جميع حقوق النشر و التوزيع الالكتروني لهذا المصنف محفوظة لكتب عربية. يحظر نقل أو إعادة نسخ أو إعادة بيع اى جزء من هذا المصنف و بثه الكترونيا (عبر الانترنت أو للمكتبات الالكترونية أو الأقراص المدمجة أو اى وسيلة أخرى) دون الحصول على إذن كتابي من كتب عربية. حقوق الطبع الو رقى محفوظة للمؤلف أو ناشره طبقا للتعاقدات السارية.

باب في: حسن دخول المجاز في كلام الله تعالى.	
باب في: ذكر ما يفصل بين الحقيقة والمجاز.	
باب في: بيان طريق المجاز ووجوهه.	
باب في: بيان أن اللغات توقيفية أو اصطلاحية.	
باب الحروف.	
باب حقيقة الأمر واختصاصه بالقول	
باب في: ما يقع عليه قولنا (افعل).	
باب في: صيغة (افعل): هل هي مشتركة بين الفائدتين أم لا؟	
باب في: أن صيغة الأمر هل تفيد الوجوب أم لا؟	
باب في: الأمر الوارد بعد حظر سمعي أو عقلي ما الذي يفيده.	
باب في: أن الأمر بالأشياء على سبيل التخيير.	
باب في: أن الأمر بالفعل هل يدل على الإجزاء؟	
باب في: أن الأمر بالشيء هل هو أمر بِمَا لا يتم الواجب إلاّ به؟	
باب في: أن الأمر بالشي هل هو نهي عن ضده؟	

باب في: أن الأمر المطلق هل هو يقتضي تكرار الفعل المأمور به؟	
باب في: أن الأمر المعلق بالشرط والصفة.	
باب في: أن الأمر المطلق هل يقتضي تعجيل الفعل المأمور به أم لا؟	
باب في: أن الأمر المؤقت بوقت متى يجب الفعل فيه؟	
باب في: الأمر المؤقت بوقت هل يدل على إيجاب الفعل فيما عدا الوقت أم لا؟	
باب في: أن الآمر هل يدخل تحت الأمر أم لا؟	
باب في: الأوامر الواردة من النبي ﷺ.	
باب في: أمر المعدوم.	
باب في: الأمر بالموجود.	
باب في: الأمر بالشيء هل يكون أمرًا بذلك الشيء أم لا؟	
باب في: الأمر المقيد بشرط زوال المنع.	
باب في: أمر المتمكن من الفعل، القادر عليه في الحال.	
باب في: الأمر المقيد بالشرط وغيره، هل يدل على أن الحكم فيما	

عداه بخلافه أم لا؟	
باب في: الأمر الوارد عقيب أمر بحرف العطف، وغيره.	
باب في: كيفية إيجاب الأمر لفروض الكفايات.	
باب في: أن الواجب هل يكون أوجب من واجب.	
باب في: شرائط حسن الأمر.	
باب الكلام في النواهي.	
النهي عن المشروعات هل يدل على فساد المنهي عنه أم لا؟	
باب في: ذكر ما يفصل به بين ما يفسد بالنهي وما لا يفسد.	
باب في: الكلام في العموم.	
باب في: الألف واللام إذا دخلا على الاسم.	
باب في: الجمع المنكر.	
باب في: أقل الجمع ما هو؟	
باب في: أن نفي مساواة الشيء بالشيء هل يقتضي نفي اشتراكهما في جميع الصفات أم لا؟	

باب في: أن خطاب الذكور هل يتناول الإناث أم لا؟	
باب في: أن العبد هل يدخل تحت الخطاب بالعبادات أم لا؟	
باب في: الكافر هل يخرج عن الخطاب بالشرعيات أم لا؟	
باب الخصوص	
باب ما ينتهي إليه التخصيص من الغاية.	
باب في: استعمال لفظة العموم في الخصوص.	
باب ما يصير العام به خاصًا.	
باب ما يعلم به تخصيص العام.	
تخصيص العام بالأدلة المتصلة.	
باب في: تخصيص العام بالاستثناء	
باب تخصيص العام بالأدلة المنفصلة.	
باب في: بناء العام على الخاص.	
باب في: العام إذا دخله الخصوص: هل يصير مجازًا أم لا؟	
باب: في العام المخصوص هل يصح الاستدلال به فيما عدا	

المخصوص أم لا؟	
باب في: تخصيص العام بالعادة.	
باب في: أن العام هل يخص لوروده على سبب خاص أم لا؟	
باب في: تخصيص عموم الابتداء بخصوص الانتهاء.	
باب في: أن المعطوف هل يجب أن يضمر فيه جميع ما يجب إضماره في المعطوف عليه أم لا؟	
باب في: أن ذكر بعض ما شمله العام هل يوجب تخصيص العام أم لا؟	
باب: العمومين إذا تعارضا.	
باب في: المطلق والمقيد.	
باب في: تعريف المطلق.	
باب في: أن المطلق إذا دخله قيد، هل يصير مجازًا؟	
باب في: حمل المطلق المقيد.	
باب المجمل والمبين	

باب في: معرفة ما يحتاج إلى البيان وما لا يحتاج إليه.	
باب في: ما أخرج من المجمل وهو منه.	
باب في: ما ألحق بالمجمل وليس منه.	
باب في: ما يكون بيانًا للأحكام الشرعية.	
باب في: تقديم القول على الفعل في البيان.	
باب في: أن البيان هل يكون كالمبيَّن.	
باب في: جواز تأخير بيان المجمل والعام والنسخ.	
باب في: من يجب لـــه البيان وفيمن لا يجب.	
باب في: إسماع العام المكلف دون إسماع ما يخصه.	
باب في: فائدة النسخ.	
باب في: حقيقة الناسخ والمنسوخ.	
باب في: الفصل بين البداء والنسخ.	
باب في: جواز نسخ الشرعيات.	
باب في: نسخ الشيء قبل فعله.	

باب في: نسخ الفعل إذا كان الأمر مقيدًا بلفظ التأبيد.	
باب في: أن إثبات بدل العبادة ليس بشرط لجواز النسخ.	
باب في: نسخ العبادة إلى بدل هو أشق.	
باب في: نسخ التلاوة والحكم جميعًا، أو نسخ التلاوة دون الحكم، أو نسخ الحكم دون التلاوة.	
باب في: نسخ الأخبار.	
باب في: نسخ الكتاب بالكتاب والسنة بالسنة.	
باب في: نسخ السنة بالكتاب.	
باب في: نسخ الكتاب بالسنة المتواترة.	
باب في: نسخ الكتاب والسنة المتواترة بأخبار الآحاد.	
باب في: نسخ الإجماع ووقوع النسخ بـــه.	
باب في: نسخ القياس، ووقوع النسخ به.	
باب في: النسخ بالإقرار من الرسول ﷺ.	
باب: الزيادة على النص هل هو نسخ أم لا؟	

باب في: بيان أن نقصان شرط العبادة هل يكون نسخًا لما عداهُ أم لا؟	
باب في: الطريق إلى معرفة كون الحكم منسوخًا.	
باب الأخبار.	
باب في: الأخبار التي يعلم صدقها، والتي يعلم كذبها والتي لا يعلم كلا الأمرين فيها.	
باب في: وقوع العلم بالتواتر، وبيان العلم الواقع بالتواتر.	
باب في: ما ألحق بالمتواتر من الأخبار.	
باب في: بيان شرط وقوع العلم بالتواتر.	
باب في: أن خبر الواحد هل يوجب العلم أم لا؟	
باب في: ما يقبل فيه خبر الواحد، وما لا يقبل فيه ذلك.	
باب في: جواز ورود التعبد بخبر الواحد.	
باب في: ورود التعبد بأخبار الآحاد.	
باب في: ما يرد لـــه الخبر وما لا يرد.	
باب في: ذكر فصول الراوي.	

باب في: ما يرد الخبر إذا كان رواية واحد.	
باب في: نقل الحديث بالمعنى.	
باب في: طريق رواية الحديث.	
باب القول في المراسيل.	
باب في: التدليس.	
باب في: الخبر الواحد إذا كان مقتضاه خلاف ما اقتضى العقل.	
باب في: خبر الواحد إذا ورد رافعًا لحكم الكتاب والسنة المتواترة.	
باب في: الحكم إذا اقتضى عموم الكتاب فيه خلاف ما اقتضاه خبر الواحد.	
باب في: الحكم إذا اقتضى عموم القياس فيه خلاف ما اقتضاه خبر الواحد.	
باب في: فائدة الخبر إذا كان البلوى بـــه عامًّا.	
باب في: قول الصحابي (أمرنا أن نفعل كذا) ونحوه.	
باب في: الراوي إذا روى حديثًا بخلاف مذهبه.	

باب في: تعارض الخبرين.	
باب في: ما يترجح به أحد الخبرين على الآخر.	
باب الأفعال.	
باب في: ذكر القادرين الذين يجوز عليهم الفعل الحسن والقبيح.	
باب في: ذكر معنى: التأسي، والمتابعة... إلخ	
باب في: دلالة أفعال النبي ﷺ على الأحكام.	
باب في: طريق معرفة الجهة التي تقع أفعال النبي ﷺ عليه.	
باب في: التأسي بالنبي ﷺ.	
باب في: قسمة أفعال النبي ﷺ وتروكه.	
باب في: أفعال النبي ﷺ إذا اختلفت أو تعارضت مع أقواله.	
أبواب الإجماع	
باب في: كون الإجماع حجة.	
باب في: أن الإجماع بماذا يكون.	
باب في: من يعتبر في الإجماع مِمَّن بعث إليه النبي ﷺ.	

باب في: أن إجماع أهل كل عصر هل هو حجة وصواب أم لا؟	
باب في: اعتبار المجتهدين كلهم في العصر الواحد في الإجماع.	
باب في: ما يكون فيه الإجماع حجة.	
باب في: الإجماع الصادر عن اجتهاد.	
باب في: الاختلاف بعد الاتفاق والاتفاق بعد الاختلاف.	
باب في: انقراض العصر هل هو شرط في كون الإجماع حجة أم لا؟	
باب في: ما أخرج من الإجماع وهو منه.	
باب في: أن أهل العصر إذا أوَّلوا الآية...	
باب في: أن الأمة لا تجتمعُ إلا عن طريق.	
باب في: جواز الإجماع عن اجتهاد.	
باب في: الطريق إلى معرفة الإجماع.	
باب في تقليد الصحابي	
باب القياس	
باب في: جواز ورود التعبد بالقياس عقلاً، وشرعًا.	

باب في: أنه هل يجوز أن يجب العمل بالقياس في جميع الشرعيات.	
باب في: أنا متعبدون بالقياس الشرعي.	
باب في: أن النص على علة الحكم في الأصل هل هو تعبد بالقياس أم لا؟	
باب في: في أن النبي ﷺ هل كان متعبدًا بالقياس والاجتهاد أم لا؟	
باب في: أن من عاصر النبي ﷺ هل كان متعبدًا بالاجتهاد والقياس أم لا؟	
باب في: أن القياس هل هو مأمور به ودين أم لا؟	
باب في: شروط القياس وما يصححه ويفسده.	
باب في: الطريق إلى معرفة العلل الشرعية وبيان أقسامه.	
باب في: تعليل أصول العبادات والتقديرات وغيرها والفرق بين القياس والاستدلال.	
باب في: تعليل الأصل الواحد بعلل مختلفة.	
باب في: حكم الفرع إذا تقدم على الأصل.	

باب في: العلة هل هي دلالة على اسم الفرع ثم تعلق به حكم شرعي أم تدل ابتداء على الحكم؟	
باب في: تخصيص العموم ونسخه بالقياس.	
باب في: تخصيص العلة.	
باب القول في الاستحسان.	
باب في: تعارض العلل، والقول في تنافيها، وترجيح البعض على البعض.	
باب في: أن المجتهد هل يجوز أن يعتدل عنده الأمارات في المسألة.	
باب في: القول بالقولين.	
باب الكلام في الحظر والإباحة.	
باب في استصحاب الحال وغيره.	
باب في: ما يعلم بأدلة العقل، وما يعلم بأدلة الشرع.	
باب في: تعبد النبي ﷺ الثاني بشريعة الأول.	
باب في: الصفة التي معها يجوز للإنسان أن يُفتي نفسه ويُفتي غيره.	

باب في: كيفية فتوى المفتي.	
باب في: إصابة المجتهدين.	
الفهرس.	

بسم الله الرحمن الرحيم
المقدمة

نحمدك اللهم يا ذا الجلال والجمال، يا مبدع الكائنات على غير مثال، خلقت الخلق لحكم بالغة، وأفضت عليهم نعمك السابغة، فميزت بني الإنسان، من بين أفراد الحيوان، بالعقل والتدبير، والتمييز والتفكير، ومع هذه النعمة العظمى لم تتركهم سدى، يموجُ بعضهم في بعض على غير هدى، بل بعثت لهم الرسل الكرام، وختمتهم بسيد الأنام، وجعلتَ لكل أمة منهم شرعة ومنهاجًا، وختمتها بالشريعة الغراء فكانت من بين الشرائع سراجًا وهاجًا، تلك الشريعة التي لا يقاسُ بها شريعة ولا يعادُ لها نظام، لأنك قد تفضلتَ فجعلتها صالحة لكل زمان ومكان، شاملة لجميع الأنام.

ونشكرك أن جعلتنا من خدام هذه الشريعة السمحة، وتفضلتَ علينا وشرفتنا بهذه المنحة، ووفقتنا لأن نجد ونجتهد مع الأحكام في الوصول إلى محصول أصولها ومجموع فروعها، وأن نبالغ في الكد مع تتبع البرهان والسير على المنهاج السوي لمعرفة مناط أحكامها والوقوف على أسرارها وحكمها، ومَحَّضْتَ لنا حُبَّ الاتباع، وبغض الابتداع، فسلكنا سبيل الأئمة الأخيار، وأعرضنا عن مسلك المبتدعين الأشرار، فاكتفينا بالوقوف على سر استنباط أئمتنا للفروع من الأصول، لما وجدنا قياس غيرهم عليهم مع قيام الفارق غير مقبول، نشكرك شكرًا لا يفي بنعمك، ولا يكافئ مزيد عطائك.

ونصلي ونسلمُ على نبيك محمد صفوة العرفان، وخلاصة عدنان، نبي الرحمة، وهادي الأمة، الداعي إلى سبيلك بالحكمة، والمبين لأسرار ما أنزلت من كتابك المحكم، والناشر لأنوار شريعتك التي أزالت ما على القلوب من الظلم، من أرسلته رحمة للعالمين، حتى لا يكون لهم حجة لديك يوم الدين، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين المبرئين عن دنس الذنوب، الذين سلكوا مسالك الحكمة في استخراج علل العناد من القلوب، وعلى من تبعهم من الأئمة المجتهدين الذين قاموا بإعلاء منار الدين، وبذلوا غاية الوسع في تحرير قواعد الشريعة وتنقيح مقاييسها، واستنباط فروعها من أصولها وتدوينها، صلاة وسلامًا دائمين متلازمين إلى يوم الدين.

وبعد فإن أحقَّ ما شهدت له العيون وترك لأجله طيب المنام، وأولى ما هجرت له المضاجع وكفت النفس في سبيل الوصول إليه عن لذيذ الطعام، هو الاشتغال